العلل النحوية عند اهل التجديد

ا.م.د. صباح علاوي خلف

جامعة سامراء / كلية التربية –قسم اللغة العربية

الباحث زياد ابراهيم عبدالله



الخلاصة :

لا يخفى على مطلع على علوم اللغة العربية ما أثارت العلل النحوية ونظرية العامل من جدل طالت به السنون وتطاولت به المجادلات، ونريد من هذا البحث الوقوف على اراء المجددين وتفحص آرائهم بالعلل النحوية لنقف على مدى قدرتهم على تخطي فكرة التعليل والوسائل البديلة التي ارادوها تحل محل بنيان النحويين القدماء.

فنظرية العامل تداخلت بشكل كبير جدا مع العلل حتى ان المتخصص المتبحر في علم النحو ليجد صعوبة بالغة في الفرز بين ماهية العامل النحوي وفكرة العلل، ذلك ان كلا الفكرتين تنبعان من منبع واحد الا وهو الفكر الانساني الذي يريد الوقوف على اسباب الظواهر وتفكيك مسبباتها، لذا تجد النحوي حين يسلك هذا النحو تتداخل عنده فكرة العامل المسبب للظاهرة النحوية من رفع ونصب وجر وجزم وغيرها وبين تعليل الظاهرة فالعامل مشخص وهو بذاته علة العمل وانما تنتقل العلة لمستوى ثان حين نقول لِمَ نصب العامل او رفع وهكذا تعددت مستويات العلل الى تعليمية وقياسية وجدلية.

وبعد ذلك يأتي بعض المحدثين المجددين ليحاولوا نسف ذلك كله او بعضه. فجاء هذا البحث يدرس اصالة الفكر الذي استند الى التعليل والعامل وبين طروحات المحدثين في امكانية الاستغناء عن ذلك.

فجاء بحثنا تحت عنوان علل النحويين عند المحدثين، وانما عنينا التحديث بطروحاتهم واما الاصالة فهي مقاومة الفكر النحوي القديم لأفكار المجددين من حيث شعروا ام لم يشعروا.

العلل النحوية

العلة والتعليل في اللغة والاصطلاح:

العلة في اللغة: هي السبب، تقول: ((هذا علة لهذا، أي: سبب))(١).

والتعليل في اللغة: هو مصدر (علَّلَ)، لقولهم: ((وعلَّلَه بالشيء تعليلاً، أي لهّاه به))(٢).

وأما في الاصطلاح: فالعلة: هي الجامع بين المقيس والمقيس عليه، أي: هي العلاقة التي تربط بين المقيس والمقيس عليه، فتعطي المقيس حكم المقيس عليه، وهي بهذا تعدّ أحد أركان القياس الأربعة(٣).

والتعليل: هو ((بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية))(٤).

وهذا السبب هو غير الجامع بين المقيس والمقيس عليه؛ لأنه لا يحمل شيئًا على شيء(٥).

نشأة العلة النحوية:

يذهب بعض الدارسين الى أن نشأة العلة النحوية إنما كانت بسبب تطلعات طلاب العلم إلى الأسباب والعلل التي أدت إلى وجود الظاهرة اللغوية، وقيام المعلم بذلك، وذلك يشير الى أن القيام بأعباء تعليم اللغة لم يعد مرتكزًا على ما في التلقين من عفوية ونقل عن الأوائل، وإنما أصبح هناك تطلع إلى الأسباب والعلل، ومحاولات لشرح الظواهر اللغوية تبعًا لما يقدره المعلم من المؤثرات التي أدت إلى وجودها، وعلل الحضرمي مثلا لا تعدو أن تكون محاولة تعليمية،

غرضها تمرين الطالب على إعمال فكره؛ لإخراج الفاعل مرفوعًا، والمفعول منصوبًا، وهكذا، وليس المقصود تلك التي عرفت فيما بعد في تاريخ النحو، بالعلل الثواني والثوالث وغيرها من ضروب المماحكات الكلامية التي لا تجدي فتيلاً، والتي هاجمها ابن مضاء القرطبي ومن سار على خطاه(٦).

المجددون والعلل الأُول والثواني والثوالث:

قبل البدء بذكر موقف المجددين من هذه العلل جميعًا، يحسن ذكر تقسيم الزجاجي لعلل النحو، فقد قسمها على ثلاثة أضرب: علل تعليمية وهي العلل الأُول، وعلل قياسية وهي العلل الثواني، وعلل جدلية نظرية وهي العلل الثوالث، فأما التعليمية: فهي التي يُتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، وكذلك منها قولنا: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، إن قيل بمَ نصبتم(زيدًا)؟ قلنا: بـ(إنّ)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه ونعلمه... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

وأما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال: نصبتُ(زيدًا) بـ(إنّ) في قوله:(إنّ زيدًا قائم): ولم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعمِلت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو: (ضرب أخاك محمدٌ) .

وأما العلة الجدلية النظرية: فكل ما يُعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟، وكل شيء اعتلَّ به المجيب عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر[٧].

وإذا نظرنا إلى المجددين نجد أن ابن مضاء القرطبي، قد قسم العلل النحوية على نوعين: الأول: سماه(العلل الأُول)، والثاني: سماه (العلل الثواني والثوالث).

فأما العلل الأُول: فهي التي دعا إلى إبقائها، وحجته في ذلك أن ((بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدرك منا بالنظر))[٨] .

وأما العلل الثواني والثوالث: فهي التي دعا إلى إلغائها، وحجته في إلغاء العلل الثواني أنها لا تفيد في النطق[٩]، سوى أنها تفيد ((أن العرب أمة حكيمة! وذلك في بعض المواضع))[١٠]. قال: ((ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل: سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لِمَ رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر))[١١].

ويشبه ذلك بأن بيان سبب الحرمة ليس واجباً على الفقيه، لذا فان السؤال عن الفرق بين الفاعل والمفعول فهو ايغال عن علل ثواني، فان قيل لِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قيل بان الفاعل واحد والمفعولات كثيرة والرفع لثقه اختير للقليل واختير النصب لخفته للكثير وهذا برأيه ايغل بعلل ثوالث، وهو يرى ان ذلك لا يزيدنا علمًا بأن الفاعل مرفوع، وجهل لا يضر، فالغاية معرفة حكم الفاعل وعرفنا انه مرفوع وكفى[١٢]، وهو بذلك يجنح الى الوصفية وما

يراه يفيد نطقا اما التعليل الذي يفسر بواطن الكلام مما لا يعطي المنطوق مزية فيراه غير ذي فائدة وتركه اولى.

أقسام العلل الثواني:

قسم ابن مضاء العلل الثواني على ثلاثة أقسام: ((قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين))[١٣]، وقد مثّل لكلّ قسم منها، بما يأتي:

١- **المقطوع به:** ومثاله قول القائل: ((كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإنّ أحدهما يحرك... مثل قولنا: (أكرمِ القومَ)... فيقال: لِمَ حركت (الميم) من (أكرم) وهو أمر، فيقال له: لأنه لقي ساكنًا آخر، وهو (لام) التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال، فإن أحدهما يُحرك، فإن قيل: ولِمَ لم يتركا ساكنين؟! فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق. فهذه قاطعة وهي ثانية))[١٤]، وهذا التزام واضح بالعلل التي له صلة واضحة في المنطوق من حيث الخفة والثقل.

٢- **الذي فيه إقناع:** وسماه(غير البيّن)، ومثاله قولهم: ((إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع أعرب؛ لشبهه بالاسم، ويكتفَى في ذلك بأن يقال: كل فعل في أوله أحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير جماعة النساء، ولا (النون) الخفيفة ولا الشديدة فإنه معرب))[١٥]، وهذا اهتمام بالجانب الوصفي للغة.

٣- **المقطوع بفساده:** ومثاله ما نقله ابن مضاء عن المبرد بقوله: ((إن (نون) ضمير جماعة المؤنث إنما حرك؛ لأن ما قبله ساكن، نحو: (ضربْنَ) و(يضربْنَ) وقال فيما قبلها: إنها أسكنت؛ لئلا يجتمع أربع متحركات؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل

(النون) من أجل حركة (النون)، وجعل حركة (النون) من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بين الفساد))[١٦].

وقد ألحق ابن مضاء العلل الثواني المقطوع بها (أي: المقطوع بصحتها) بالعلل الأُول، وقد اشار الى ذلك الدكتور حسن خميس بقوله : ((وألحق ابن مضاء بالعلل الأُول المقبولة العلل الثواني المقطوع بصحتها))[١٧]، والى ذلك اشار ايضاً الدكتور شوقي ضيف بقوله: ((فنحن نجد ابن مضاء يرتضي قبيلاً من العلل الثواني، ولكن أيّ قبيل؟! إنه القبيل المقطوع به))[١٨].

وقد دعا الدكتور شوقي ضيف إلى إبقاء العلة الأُولى وإلغاء العلل الثواني والثوالث، إذ قال: ((إن الواجب أن نقتصر على وصف الطبيعة الأولى، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب، وما يتضمنه هذا الحكم من علة أُولى معقولة. أما هذه العلل الثواني والثوالث فينبغي نفيها من النحو؛ لأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تكسبنا حكمتهم في كلامهم وصيغ عباراتهم، وهي حكمة لا تفيد الناطقين بالعربية شيئًا في نطقهم))[١٩].

والى نحو ذلك ذهب عفيف دمشقية اذ يرتضي العلل التعليمية (الأُولى) كذلك، وحجته في ذلك: أنها مفتاح يتوسله المعلم؛ لشرح ما يستغلق على الطالب فهمه بشكل مبسط؛ وذلك لإقناعه بما يعلمه[٢٠]، وأما العلل الثواني والثوالث فقد وصفها بأنها ((من ضروب المماحكات الكلامية التي لا تجدي فتيلاً))[٢١]. كما وصفها بالتعقيد وبتلبسها بمفروزات المنطق الفلسفي ومركباته[٢٢].

ويرى الدكتور الجواري أن تعليل الظواهر التي يجدها الباحث قائمة بين يديه ((ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى صده أو الوقوف في وجهه، بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في التعليم أن يهمل ويترك، وإنما تقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى

يكون سببًا يربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس))[٢٣]. فالدكتور الجواري يحث على تعليل الظواهر اللغوية تعليلاً مقبولاً بعيدًا عن التعليل الفلسفي الذي لا يرتبط بواقع اللغة، ولا يستند إلى طبيعة تركيبها، والتعبير بها[٢٤]، ورأيه هذا أقل حدة وأكثر منطقية، فحذف العلل يصح اذا اقتصرنا لعلم النحو على الغاية التعليمية للنطق، أما استكناه ذلك والوقوف على دواعيه فيحذف من النحو التعليمي لا النحو التخصصي فذلك أدعى بالقبول.

وأما الدكتور المخزومي فهو يرى أنه لا داعي لهذه العلل الفلسفية التي اصطنعها النحويون، والتي أتت على حيوية الدرس النحوي فعصفت به، إذ قال: ((لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى نحو جديد، خُلْوٍ مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه، مدروس وفق منهج يلائمه، مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي، فعصفت بها، وانتهى الأمر بهذا الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لاحدّ لهما))[٢٥]، ولعله أراد بالعلل الفلسفية القسمين الأخيرين من العلل الثواني والثوالث مع احتياطه بالعلل التي لا تمحل فيها؛ لأنه علل بعلل مطردة كثيرة، ولأنه قبلَ بتعليلات الخليل بن أحمد ووصفها بأنها وجيهة بعيدة عن التمحل، وفيها احتكام إلى الاستعمال، وانتهاج لغوي في معالجة موضوعات النحو ومسائله فيقول: ((كان الخليل يقول: إنهم إنما نصبوا المضاف، نحو: (يا عبد الله، ويا أخانا)، والنكرة حين قالوا: (يا رجلًا صالحًا)، حين طال الكلام، كما نصبوا (هو قبلك، وهو بعدك)، ورفعوا المفرد، كما رفعوا(قبلُ وبعدُ) ، وموضعهما واحد. وكان يقول أيضًا: إذا أردت النكرة، فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف، لما طال نصب، وردّ إلى الأصل كما فُعل بـ(قبل وبعد) . فالخليل هنا – فيما يبدو – كان بعيدًا عن التمحل في تعليل النصب والرفع))[٢٦]، ولا شك ان ما رآه المخزومي في كلام الخليل من

وجاهة لا ينسجم مع الفكرة التي رفع لواءها مع جماعة المجددين، والا فأين الفائدة للمنطوق من تعليل سبب نصب المنادى فيما ذكر من أمثلة؟ أم هي عملية انتقائية نقبل ما نستذوق ونمج ما خالف ذائقتنا؟.

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد دعا إلى إلغاء العلة النحوية في أكثر من موضع إذ قال: ((وإذا قلنا: إن المنهج[٢٧] يقوم على وصف الظواهر اللغوية فإن ذلك يعني العزوف عن كل ما يبتعد عن الوصف من التأويل والتعليل والتأمل. وينبغي على هذا أن نبطل مسألة العلة))[٢٨]. وقال في موضع آخر : ((ليس من مهمة النحوي أن يوجه الأحوال ويعلل هذه الوجوه، بل تقتصر مهمته على الوصف))[٢٩]، فهو ينكر العلل ولم يشر الى استثناء الأُول، وبالتأكيد هو يرفض الثواني والثوالث جميعًا؛ لأنه يرى أن مهمة النحوي هي أن يصف لنا الظاهرة اللغوية كما هي في الاستعمال، وعدم القيام بتعليل هذا الاستعمال، إلاّ أن رفض الدكتور السامرائي العلل جميعًا لم يسلم له؛ وذلك لقيامه بتعليل بعض المسائل النحوية، منها: تعليليه حذف التنوين من المنادى المفرد في نحو: (يا زيدُ) و (يا رجلُ)، بعلة التخفيف. وكذلك تعليله حذف التنوين من اسم (لا) النافية للجنس، في نحو: (لا ريبَ)، بعلة التخفيف[٣٠]، وقال في موضع آخر: ((والتماس الخفة سبب في كل حالة يحصل فيها حذف التنوين))[٣١].

أمثلة من نقد المجددين لعلل القدماء:

أولاً: نقد المخزومي لعلة رفع المضارع:

ذكر الدكتور المخزومي أن البصريين والكوفيين اختلفوا في علة رفع الفعل المضارع ((فذهب سيبويه وتبعه البصريون إلى أنه إنما رفع؛ لوقوعه موقع الاسم، يقع مبتدأً، ويقع خبرًا، ويقع نعتًا،

ويقع حالاً، كما يقع الاسم كذلك))[٣٢]. وقد ذهب – أي: الدكتور المخزومي – إلى أن هذه العلة مفتعلة[٣٣]. ولما ((ذهب الفراء وتبعه الكوفيون، إلى أنه إنما رفع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وهو التفسير الذي دأب عليه المعربون، كما يقول ابن هشام))[٣٤] لم نجد للدكتور المخزومي تعليقًا على ذلك، فهل علة التجرد لرفع الفعل تفيد نطقا عند المخزومي؟ .

ثانيًا: نقد ابراهيم السامرائي لعلل بناء الاسم:

يرى الدكتور السامرائي أنه ((ليس من مهمة النحوي أن يوجه الأحوال، ويعلل هذه الوجوه، بل تقتصر مهمته على الوصف))[٣٥]؛ لذلك نقد علة بناء الاسم التي قال بها النحويون، وهي شبه الاسم بالحرف وذكر أن النحويين لم يكتفوا بهذا القول الموجز، فانتقد الشبه الوضعي الذي قال به النحويون بقوله: ((وهذا قول لا سبيل إلى إبعاد ضعفه واصطناعه، وهو غير مقنع. أما الذي جرهم إلى هذا فهو قولهم بالعلة، وما دام هذا القول قائمًا فلا بدّ أن يوجد شيء لتصديقه، فيخترع مثل هذا القول))[٣٦]، ثم انتقد الشبه المعنوي الذي يشير الى وجود اسماء أشبهت الحرف من جهة المعنى مثل متى التي اشبهت الهمزة في الاستفهام او إن في الشرط، كذلك شبهها لحرف غير موجود مثل (هنا) بحجة أن الإشارة معنى فتستحق حرفاً يدل عليها كما هو النفي والنهي والتمني وغيرها فيقول: ((أما الشبه المعنوي: فهو لا يختلف في طابع الاصطناع والاختراع عن سابقه))[٣٧]. ثم قال: ((إن تعليل البناء على هذا الأسلوب أبعد النحو عن طبيعته الأصلية، وهي وصف الكلام من ناحية بناء الكلمة وبناء الجملة والضوابط التي تنتاب الكلمة وهي قائمة في التركيب. ثم إن هذا التعليل يسيء إلى الحقيقة اللغوية ذلك أن اللغة تصبح شيئًا وضعه عقل مفكر أراد أن يقسمها ويصنفها فيحمل شيئًا على شيء ويفحص متطلباتها ويعطي كل صنف ما يطلبه. وما أبعد علم اللغة عن هذا النمط من التفكير))[٣٨]، ثم هو ينتقد **علة شبه الاسم بالحرف**

في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وهي أسماء الأفعال، نحو: (دراك زيدًا) اي بناء اسم الفعل لشبهه الحرف بتأثيره بما بعده وعدم تأثره بما قبله، فيقول : ((أقول: إن التماس وجه شبه اسم الفعل للحرف على هذا النحو شيء موغل في الغرابة، وهو بعيد جدًا، ولا علاقة لغوية لما يدعى بـ(اسم الفعل) والحرف. ولكن مسألة العمل التي غلبت على مباحثهم النحوية هي التي هدتهم إلى هذا الوجه المصطنع من وجوه الشبه))(٣٩).

والحق ان السامرائي لا يسلم له هذا الاعتراض على اطلاقه فإن النحويين حين وضعوا ذلك انما ساروا على فكرة تعميم النمط وهو اسلوب يستعمل لحصر العلوم فلما كانت الاسماء هي المسند اليها في كلام العرب وجد النحويون اسماء مسنداً إليها ولكنها خالف الاصل والكثرة المطردة في ظاهرة الرفع بالحركة او ما ينوب عنها فبقيت لا تتأثر رفعاً ونصباً وجراً، فأراد النحويون أن يجمعوا ذلك في أطر الغرض منها تعليمي لا لطالب تعلم النطق، وانما حصر الافكار المتصلة بها للمتخصص بأسرار الكلام، وكل العلوم تفكك الاجزاء وتناظر المتشابه والمختلف وليس الامر حكراً على اللغة.

ثالثًا: نقد السامرائي لتعليلات الأوجه الإعرابية لاسم (لا) النافية للجنس والاسم المعطوف عليه إذا كررت (لا):

نقد الدكتور السامرائي التعليلات التي ذكرها النحويون، وهم يذكرون الأوجه الإعرابية لاسم (لا) التي لنفي الجنس والاسم المعطوف عليه إذا كررت (لا) في نحو: (لا حول ولا قوة إلاّ بالله)(٤٠)،

إذ يرى النحويون فيها خمسة أوجه؛ وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يبنى مع (لا) على الفتح، أو ينصب، أو يرفع. فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع (لا) الثانية، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل (إنّ)، نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله).

الثاني: النصب عطفًا على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، نحو: (لا حولَ ولا قوةً إلا بالله).

الثالث: الرفع، وفيه ثلاثة أوجه، الأول: أن يكون معطوفًا على محل (لا) واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وستكون (لا) بذلك زائدة. الثاني: أن تكون (لا) الثانية عملت عمل (ليس). الثالث: أن يكون مرفوعًا بالابتداء، وليس لـ(لا) عمل فيه، وذلك نحو: (لا حولَ ولا قوةٌ إلاّ بالله).

وإن نُصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة: أعني البناء، والرفع، والنصب.

وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان: الأول: البناء على الفتح...والثاني: الرفع[٤١].

وقال الدكتور السامرائي منتقدًا هذه التعليلات: ((إن هذه الأوجه المشار إليها موجودة في المأثور من كلام العرب. وقد استقراها النحاة وأتوا بالشواهد على ذلك، غير أنهم لم يقتصروا على الاستقراء، ولكنهم راحوا يعللون كل وجه من هذه الأوجه تعليلاً فيه الكثير من التكلف والتعسف، وإلاّ كيف تكون(لا) الأولى تعمل عمل(إنّ)، والثانية تعمل عمل (ليس)؟ أو كيف تكون (لا) الثانية زائدة، وهي متطلبة ولا يمكن أن تكون أداة ملغاة))[٤٢].

ولا شك ان في اعتراضه هنا شيء من المقبولية ولكن التطرف في الرد على علل النحويين اوقعه ببعض المآخذ فالزيادة تعني ان (لا) الاولى والعطف شمل نفي القوة كما لو قال القائل لا حول وقوة، وانما عنوا بزيادتها اي لم تعمل سوى العطف الذي يمكن الاستغناء بالوا الموجودة عنها.

وللسامرائي ان يفسر لنا كيف يتسنى لـ(لا) ان يأتي الاسم بعدها منصوبا مرة ومرة مرفوعا، واقرب مثال للرفع قول الشاعر:

تعز فلا شيءٌ على الارض باقيا   ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا[٤٣]

وللمتعلم للنطق العربي ان يسأل عن الاستعمالين وايهما الصواب ، فان قيل كلاهما صواب فلكل منهما دلالة، تعيّن على العالم ان يبيّن دلالتيهما ويسوّغ الحالين، فلا يكفي هنا أن يقول: هكذا قالت العرب، بل لا بد ان يعطي تعليلاً، ولو كان مراعاة المعنى وهو من العلل المعتبرة.

رابعًا: نقد المجددين لعلل منع الصرف عند القدماء:

ينتقد ابن مضاء علة منع الاسم من الصرف – وهي مشابهة الفعل في الثقل – ويراها علة ثانية، وذلك بقوله: ((والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالاً منه، والشيء إذا عاوده اللسان خف، وإذا قلَّ استعماله ثقل، وهذه الاسماء[٤٤] غيرها أكثر استعمالاً منها، فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعًا له))[٤٥]. وقال: ((وليس يحتاج من هذا إلاّ إلى معرفة تلك العلل[٤٦]، التي تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففضل))[٤٧].

وانتقد إبراهيم مصطفى تعليل النحويين منع الاسم من الصرف بمشابهة الفعل، وهذا يتضح في أكثر من موضع، إذ يقول: ((أما تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل، فلو صح لكان أولى

الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقة، من اسم فاعل واسم مفعول، فهما يسايران الفعل في هيئته، وفي معناه، حتى عدهما جماعة من النحاة نوعًا من أنواع الفعل))[٤٨]. وقال أيضًا في موضع آخر: ((وإذا تتبعنا بالنقد العلل التي جعلوها سببًا في تحقيق المشابهة بين الاسم والفعل، وجدنا منها ما لا يكون في الفعل، وما حقه أن يباعد بين الاسم والفعل، لا أن يقرب بينهما.

فالعلمية من أخص صفات الاسم وأبعدها عن الفعل. والعجمة و التركيب المزجي من حقهما أن يبعدا الكلمة عن شبه الفعل؛ فإن الكلمة الغريبة قد تنقل إلى اللغة وتستعمل اسمًا أو علمًا، ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها وتخضع لتصريفها... فأولى بالعجمة أن تكون عنوان الاسمية لا الفعلية))[٤٩]. ثم قال: ((فهذه العلل التي عددوا، تحقق – كما زعموا – مجرد الفرعية؛ لأن العلمية فرع التنكير، والتأنيث فرع التذكير، إلى آخر ما قالوا))[٥٠].

واستدل – أي: إبراهيم مصطفى – على اضطراب النحويين القدماء في تعليل منع الاسم من الصرف، وضعف مسلكهم فيه، بقوله: ((على أنهم إذا كانوا قد قصدوا إلى مجرد الفرعية، فلم هذا التحديد؟ وقد لاحظ بعض النحاة أن مثل: (دُرَيهم) فيه فرعية من ناحية اللفظ، وهي صوغه على هذه الصيغة، فلفظ (دُريهم) فرع للفظ (درهم)، وفيه فرعية ترجع إلى المعنى، وهي التحقير، فقد تحقق فيه فرعيتان: إحداهما: معنوية، والأخرى: لفظية، وأشبه بهما الفعل، ولم يمنع من الصرف. هذا اضطرابهم في التعليل وضعف مسلكهم فيه))[٥١].

ومن أدلته الأخرى على اضطراب النحويين القدماء في التعليل، منع لفظ (سحر) من الصرف إذا أريد به (سحر) معين فيقول: ((وجعل النحاة يفرضون لهذا المنع عللاً، ثم يختلفون أنكر الاختلاف فيما يفرضون))[٥٢] ثم ينقل اختلافهم بسبب منعها من الصرف بين العلمية والعدل، و

لشبه العلمية والعدل، أو التنوين حذف لنية الإضافة، أو لنية (أل)، أو انه مبني لتضمن معنى (ال)[٥٣].

ويرى الدكتور الجواري أن تفسير النحويين لشبه الاسم الممنوع من الصرف بالفعل لا يخلو من الإبهام والغموض، فالفرعية التي يتحدثون عنها هي وجه الشبه بين هذه الأسماء وبين الأفعال فيقول: ((ومعنى الفرعية في ما يبدو من كلام ابن يعيش: هو أن هذه الأسماء محدودة بحدود، مقيدة بوجود السببين المانعين من الصرف فيها. والتحديد فرع من الإطلاق، والإطلاق هو الأصل. وهكذا نرى أن هذا التشابه مشوب بالإبعاد والغرابة))[٥٤].

ويرى الدكتور المخزومي أنّ مسألة شبه الاسم الممنوع من الصرف بالفعل مسألة مفتعلة، إذ قال: ((إن مسألة الشبه بالفعل مسألة تقوم على الافتعال، وتشير إلى ما ارتكبه النحاة من تمحل؛ لأنه إذا كان لبناء(افعل) علم أو صفة شبه بالفعل من حيث الزنة والزيادة، فليس هناك أي شبه به في (عُمَر، وفاطمة، ومساجد) ، وغيرها مما لا ينصرف، وليس له زنة الفعل))[٥٥].

ويرى أيضًا أن مسألة ((ثقل الاسم؛ لأن فيه علتين كالعلمية والعدل مثلاً، لا تقل عن مسألة الشبه بالفعل تمحلاً وافتعالاً))[٥٦].

هذه هي جملة انتقاداتهم لعلل منع الاسم من الصرف التي قال بها النحويون القدماء، أمّا ما علّلوا به منع الاسم من الصرف فقد ذكرته تحت عنوان (تعارض العلل).

تعارض العلل

الكلام على تعارض العلل يكون في موضعين – كما ذكر ابن جني – ((أحدهما: الحكم الواحد تتجاذب كونَهُ العلتان أو أكثر منهما. والآخر: الحكمان في الشيء الواحد المختلفان، دعت إليهما علتان مختلفتان))[٥٧].فمن أمثلة الموضع الأول عند المجددين:

أولاً: خفض الممنوع من الصرف بالفتحة:

فقد اعتل إبراهيم مصطفى لخفضه بالفتحة بمخافة اللبس، إذ قال: ((إن هذا الاسم لما حرم التنوين، أشبه – في حال الكسر – المضاف إلى (ياء) المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثير جدًا في لغة العرب))[٥٨]؛ ولهذا ((خافوا[٥٩] أن يلتبس بالمضاف إلى (ياء) المتكلم حين يُكسر غير منون، فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة))[٦٠].

ويصف الدكتور شوقي ضيف تعليل إبراهيم مصطفى لخفض الممنوع من الصرف بالفتحة، بأنه تعليل واضح التكلف[٦١]. ولم يذكر – أي: الدكتور شوقي – أيّ علة لخفض الممنوع من الصرف بالفتحة.

وقد ذهب الدكتور المخزومي مذهب إبراهيم مصطفى في تعليله خفض الممنوع من الصرف بالفتحة بعلة مخافة اللبس، فقال: ((وهذا مذهب جدير بأن يؤخذ به، ويُتعلق بأسبابه))[٦٢].

واعتل الدكتور الجواري لخفضه بالفتحة بعلة الاستثقال، فقال :((وحيثما يحتاج الاسم إلى التخفيف لثقل فيه يُلجأ إلى أخف الحركات، وتستبعد الحركة الثقيلة. وأخف الحركات الفتحة كما هو معروف، والكسرة حركة ثقيلة))[٦٣].

ثانيًا: منع الاسم من الصرف:

فقد اعتل ابن مضاء والدكتور شوقي ضيف لمنع الاسم من الصرف بما اعتل به النحويون القدماء، فقد ذهبا إلى أن علل المنع من الصرف، هي: ((التعريف، والعجمة، والصفة، والتأنيث، والتركيب المزجي، والعدل، والجمع الذي لا نظير له، ووزن الفعل... والألف والنون الزائدتان))[٦٤]. وذكر ابن مضاء أن هذه العلل التي تلازم عدم الانصراف، يحتاج إليها[٦٥].

واعتل إبراهيم مصطفى لجميع الأسماء التي منعت من الصرف بعلة التعريف[٦٦]. إلاّ ما كان على وزن (فعلان) فقد اعتل لمنعه من الصرف بزيادة الألف والنون، ولأن التنوين نون أخرى[٦٧]، ولنا ان نسأل الاستاذ ابراهيم مصطفى اذا كان الامر كما تقول فكيف نميز بين الاسماء التي منعت بسبب التعريف والتي لم تمنع مع كونها معارف مثل زيد ومحمد وغيرها، وهذا عين ما رد به الدكتور شوقي ضيف على بقوله ان ذلك ((مجرد افتراض؛ لأن سواها من الأعلام وهي الكثرة منونة، ولم يقل أحد بأنه يدخل في معانيها التنكير))[٦٨]، كما ردّ أيضًا عليه علة منع ما كان على وزن (فَعلان) من الصرف، وذلك بقوله: ((وهي علة لا تطرد لأن (ندمانًا) مذكر (ندمانة) ينون مع زيادة الألف والنون فيه))[٦٩]، ووصف أيضا تعليله منع (أفعل) التفضيل من الصرف بعلة التعريف، بأنه تعليل مبهم[٧٠].

وقد اعتل الدكتور ابراهيم مصطفى لمنع المؤنث المنتهي بـ(ألف) التأنيث المقصورة أو الممدودة، نحو: (حبلى، وحمراء)، بنه منع من الصرف حرصًا على علم التأنيث، المتأتي من وجود (الألف) مقصورة أو ممدودة، إذ التنوين يستدعي حذفها[٧١].

واعتل الدكتور الجواري لمنع الاسم من الصرف بعلتي الثقل، ومشابهة الفعل، إذ يرى أن الذي يمنع من الصرف أمران اثنان: الأول: ثِقل في الاسم يأتيه إما من كثرة حروفه، كصيغ منتهى

الجموع، نحو:(مساجد، ومصابيح)[٧٢]، وهذا بين البطلان فقولك مجنون ومفتون وغيرها حروفها تساوي مساجد لكنها مصروفة،

ويرى أن زيادة .(ألف) التأنيث الممدودة والمقصورة سبباً، نحو: (صحراء، وذكرى)، أو لكونه أعجميًا منقولاً إلى العربية، كالأعلام الأعجمية، مثل: (إبراهيم، وإسماعيل) ونحو ذلك.

وأما الأمر الثاني: فهو مشابهةُ الاسمِ الفعلَ، لا من حيث معناه، ولا من حيث الفرعية المبهمة التي يقول بها النحاة الأقدمون، ولكن من حيث تصرفه في التذكير والتأنيث والتعريف والإضافة تصرفًا يشبه تصرف الأفعال. من ذلك الصفات نحو: (فعلان) الذي مؤنثه على (فعلى)، و(أفعل) الذي مؤنثة على (فَعلاء) و(فُعلى) بالضم. نحو(عطشان وعطشى) و(أحمر وحمراء)، و(أكبر وكبرى)[٧٣].

واعتل الدكتور إبراهيم السامرائي لمنع الاسم من الصرف بعلة التخفيف، إذ قال: ((والتماس الخفة سبب في كل حالة يحصل فيها حذف التنوين))[٧٤].

وأما الموضع الثاني من مواضع تعارض العلل فلم أجد له أمثلة عند المجددين، إلاّ أني سأذكر له مثالاً من باب الإيضاح، فمثاله: إعمال (ليتما)، وإلغاء عملها، فمن((ألغاها ألحقها بأخواتها، ومن أعملها ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها (ما)))[٧٥].

ويتضح من كل ما تقدم ان المجددين داروا في نفس الفلك الذي دار به الاوائل، فكل منهم يعلل بما يراه ويعترض عليه الاخر مستدلا بعلة وتعليل وهكذا، ولم يستطيعوا الخروج من اسوار النحو القديم الا بمحاولة تغيير جزئية او عرضها بطريقة اخرى.

إن العلل التسع التي جعلها النحويون القدماء وبعض المجددين أسبابًا لمنع الاسم من الصرف، إذا نظرنا فيها مليًّا نجد أنها في الحقيقة قواعد لحفظ الأسماء التي تمنع من الصرف وليست عللًا، إذ لو سأل سائل كيف أعرف الأسماء التي تمنع من الصرف؟ نقول له مثلاً: إن ما جاء من الأسماء المجموعة على وزن (فواعِل)، ووزن (مفاعِل)، ووزن (مفاعِيْل) فإنه يمنع من الصرف. ونقول له مثلاً: إن ما جاء من الأسماء على وزن (أفعل) اسمًا كان أو صفة، فإنه يمنع من الصرف. ونقول له: إن ما كان من الأسماء علمًا أعجميًا فإنه يمنع من الصرف. ونقول له: إن ما كان من الأعلام مركبًا تركيبًا مزجيًا فإنه يمنع من الصرف. وهكذا.

أما لو سأل سائل عن العلة التي لأجلها منعت هذه الأسماء من الصرف، فالجواب على ذلك : لعله التماسّ للخفة – كما رأى الدكتور السامرائي – ومن قبله الاشموني(٧٦).

ويقوي ذلك أن العلم حين يوصف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه، نحو(علي بن أبي طالب) فإنه يحرم من التنوين ابتغاء التخفيف، كما يرى النحويون ولا سبب غير ذلك(٧٧).

العلل المطردة والحِكمية عند المجددين:

قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الجليس (ت٤٩٠هـ): ((اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم. وعلة تظهر حِكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً، وهي واسعة الشُّعب))(٧٨). فمن العلل المطردة(٧٩) عند المجددين:

١– علة توكيد: ومثالها: مجيء المصدر في نحو: (قام زيدٌ قيامًا) ((لتأكيد الفعل، والحذف مناقض للتأكيد))[٨٠]، ومثل: زيادة (الباء) في سياق النفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ﴾ [البقرة:٧٤] [٨١].

٢– علة تشديد: ومثالها: تسكين (راء) (يأمرْكم) في قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري[٨٢]:((إِنَّ اللّهَ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً)) [البقرة:٦٧]، فقد سكنها ((تشديدًا للأمر، لمّا كان استنكار المأمورين له ظاهرًا، ونفورهم منه قريبًا))[٨٣].

٣– علة قصد: ومثالها: صيرورة الاسم العلم معرفة؛ لأنه قُصد به صاحبه من بين سائر الشخوص[٨٤].

٤– علة تنكير: ومثالها: تقدم الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو: (عندك رجل، وفي الدار رجل)؛ لأن المبتدأ نكرة[٨٥].

٥– علة تخفيف: ومثالها: تسكين(ميم) (أنلزمْكموها) في قراءة من قرأ[٨٦] في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمْكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[هود:٢٨] ، فقد سكنها للتخفيف من حركات متتابعة[٨٧].

ومثل: حذف (نون) (ايمن) في: (وايم الله) التماسًا للخفة[٨٨].

ومثل: حذف حرف من نحو: (أب، وأخ) و(يد، ودم) للتخفيف، إذ الأصل في الأسماء أنها لا تقل عن ثلاثة أحرف[٨٩].

٦– علة معادلة: ومثالها: إعطاء الفتحة للمنصوبات؛ لأنها كثيرة الدوران في الكلام، ولأن الفتحة أخف الحركات، وإعطاء الضمة والكسرة لما هو أقل دورانًا في الكلام من المنصوبات، لأنهما ثقيلتان[٩٠]، فأعطي الخفيف للكثير، والثقيل للقليل، حتى يتم التعادل بينهما.

٧- علة فقْدٍ: ومثالها: تسمية (كان) في نحو: (كان زيد قائمًا) بالناقصة؛ لفقدانها دلالتها على معنى الحدث، ولم يبق فيها سوى معنى الزمن[٩١].

٨- علة استعانة: ومثالها: ((إن الاسم الواقع بعد حرف الخفض ليس في الحقيقة إلاّ مفعولاً... وإنه إنما يسف إلى مرتبة الخفض؛ لأنه يستعين على معنى المفعولية وموقعها بالحرف))[٩٢].

٩- علة مناسبة: ومثالها: حلول الضمة في (كتبُوا) محل الفتحة في (كتبَ) لمناسبة (الواو)[٩٣].

ومثل: جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب، نحو قوله تعالى﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾[النمل: ٢٢][٩٤].

١٠- علة أمن اللبس: ومثالها مجيء الضمير (هو) بين جملة(خالد الفقيه) لتصبح: (خالد هو الفقيه)؛ لئلا يلتبس على السامع فيظن أن (الفقيه) نعت لا مسند[٩٥].

١١- علة دلالة الحال: ومثالها: قول المستهل: (الهلالُ والله)، فقد حذف المبتدأ؛ لدلالة الحال عليه، إذ التقدير: هذا الهلال والله[٩٦].

١٢- علة اهتمام: ومثالها: تقديم (الأنعام) في قوله تعالى﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[النحل:٥]؛للاهتمام بها[٩٧].

١٣- علة وصف: ومثالها: رفع (قائم) في نحو: (بكر قائم)؛ لأنه وصف للمبتدأ، لا لأنه خبر – كما يرى المخزومي[٩٨].

١٤- علة إتباع: ومثالها: نصب (الفاضل) في نحو(رأيت زيدًا الفاضلَ)؛ لأنه تابع للمنصوب[٩٩].

١٥- علة فصل: ومثالها: جواز رفع الاسم في نحو: (إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ) ونحو: (إنّ فيك زيدٌ لراغب)، وذلك لفصله عن (إنّ)[١٠٠].

١٦- علة إزالة إبهام: ومثالها: إن (إبريقًا) في نحو: (صار الطين إبريقًا) ((ليس خبرًا، ولا مفعولاً، وإنما هو تمييز... فإذا قيل : (تحول الطين، أو صار)، كان في الأمر إبهام... فأتي بكلمة (إبريقًا)؛ لتزيل ذلك الإبهام))[١٠١].

١٧- علة تذكير الفاعل: ومثالها: عدم لحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل المركب(حبذا)، لأن فاعله مذكر دائمًا[١٠٢].

١٨- علة تركيب: ومثالها: إن الفتح في اسم (لا) التي لنفي الجنس كان بسبب تركبه مع (لا)[١٠٣].

١٩- علة مخالفة: ومثالها: تعليل النصب بعد (ليس) بالخلاف، في نحو: (ليس زيد قائمًا) إذ إن (ليس) هنا نفت أن يكون الخبر عين المبتدأ أو صفة له[١٠٤].

٢٠- علة إنكار: ومثالها: دخول (لام) التوكيد على خبر (إنّ) المسبوقة بالقسم؛ وذلك لإنكار المخاطب ما في نفس المتكلم، وذلك في مثل قوله تعالى﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمن مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[يس: ١٣-١٦][١٠٥].

ومثل: استعمال همزة الاستفهام الإنكارية ((للتعبير عن إنكار أن يكون الشي قد كان، نحو قوله تعالى﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلآئِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً﴾[الإسراء٤٠] ففي هذه الآية تكذيب لمن زعم ذلك، وإنكار لأن يكون ما قد زعموه واقعًا))[١٠٦].

٢١- علة خُلُوص: ومثالها: استعمال (أين) ((مركبة مع (ما) الزائدة؛ لتخلِص للشرط، نحو قوله تعالى:﴿ أَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ﴾[البقرة:١١٥]))[١٠٧]، ومثل ذلك: استعمال (متى) متصلة بها (((ما) الزائدة؛ لتخلص للشرط، كقولنا: (متى ما تأتني آتك)))[١٠٨].

٢٢- علة تصديق: ومثالها: استعمال أداتي الجواب (أجل) و(جَيْر)؛ لتصديق الخبر المثبت أو المنفي، فإذا قال قائل: (أقبل عمرو) أو:(لم يقبل عمرو) قيل له: (أجل) أو (جير) تصديقًا[١٠٩].

٢٣- علة تعلق (ارتباط): ومثالها: إن أسلوب الشرط مبني((على جزءين، الأول: منزل منزلة السبب، والثاني: منزل منزلة المسبب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول، وينعدم الثاني إذا انعدم الأول؛ لأن وجود الثاني معلق على وجود الأول))[١١٠].

٢٤- علة قبح: ومثالها: إن (مهما) أداة مركبة من (ما) ((و(ما) الزائدة، وقد تلازما في الاستعمال، فصارا بمنزلة الكلمة الواحدة، ثم قلبت (ألف) الأولى (هاء)؛ لأنهم ((استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا، فيقولوا : (ما ما) فأبدلوا (الهاء) من (الألف) في الأولى))[١١١]))[١١٢].

٢٥- علة صيرورة: ومثالها: استعمال (أنْ) واسطة بين (أعجبني) و(تمرح) في نحو: (أعجبني أن تمرح)؛ ليصير الفعل ببنائه وهيئته فاعلاً[١١٣].

ومثل: إضافة التنوين إلى (صهٍ، ومهٍ)، فهي ((ربما كانت؛ لصيرورتها على ثلاثة أحرف بدلاً من الثنائية))[١١٤].

٢٦- علة ثقل: ومثالها: عدم اتصال (يا) النداء بما فيه (ال) نحو: (الرجل) فلا يقال: (يا الرجل)؛((لما في اتصالها به من ثقل التقاء الساكنين))[١١٥].

٢٧- علة وَصْل: ومثالها: استعمال(أيها)؛ ((لتصل أداة النداء بما فيه (أل) من مناديات))[١١٦] نحو: (يا أيها الرجلُ).

٢٨- علة التقاء الساكنين: ومثالها: كسر(النون) الثانية، أي: تنوين (عيون) في قوله تعالى﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾[الحجر:٤٥-٤٦]؛ وذلك لالتقاء الساكنين[١١٧].

٢٩- علة مشاركة: ومثالها: ((وجوب العطف في مثل : (اشترك زيدٌ وعمرٌو)؛ لأن الفعل مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه))[١١٨].

٣٠- علة تعويض: ومثالها: حذف (يا) النداء مع لفظ الجلالة، والتعويض عنها بـ(ميم) مشددة مفتوحة، فيقال: (اللّهم)[١١٩].

ومثل: حذف (لام) الاستغاثة في نحو: (يا لَمحمدٍ للمظلوم) والتعويض عنها بـ(ألف) فيقال: (يا محمدا للمظلوم)[١٢٠].

٣١- علة تغليب: ومثالها: تسمية أفعال المقاربة مثل(كاد، وكرب، وأوشك)، وأفعال الرجاء مثل (عسى، وحرى، واخلولق)، وأفعال الشروع مثل: (شرع، وجعل، وطفق، وأنشأ) جميعًا أفعال مقاربة من باب التغليب.[١٢١]

٣٢- علة تساوي: ومثالها: ((كل ما سمع فيه التعجب أو جاز منه يجوز في التفضيل؛ لتساويهما وزنًا ومعنى))[١٢٢].

ومن العلل الحكمية[١٢٣] عند المجددين:

١- علة عِلْم : ومثالها: حذف الفعل لعلم المخاطب به، في نحو قولك ((لمن رأيته يعطي الناس: (زيدًا)، أي: أعطِ زيدًا، فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به))[١٢٤]. وهذه العلة حِكمية، وأما علتها المطردة فهي أن يقال: حذف اختصارًا.

ومثل: جواز حذف المضاف إليه من نحو: (سجَدَ أربعَ سجداتٍ) و(لعب ثلاثَ لعباتٍ)؛ لأنه مفهوم من الكلام، فتقول: (سجد أربعًا – لعب ثلاثًا)[١٢٥]، وهذه العلة حكمية أيضًا، وعلتها المطردة، هي أن يقول: يجوز حذفه اختصارًا.

ومثل: جواز حذف الخبر في جواب الاستفهام؛ لدلالة السياق عليه، وذلك في نحو: (من أكرمَك)، فيجاب (محمد)[١٢٦]. وهذه العلة حكمية، وعلتها المطردة، هي أن يقول: يجوز حذفه اختصارًا.

٢- علة فرق (تمييز): ومثالها: نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة تمييزًا له عن غيره مما ينتهي بـ(ألف وتاء) أصلية، نحو: (أبيات)[١٢٧]. وهذه علة حكمية، وعلتها المطردة، هي: أن يقول: كل جمع ينتهي بـ(ألف وتاء) أصلية ينصب بالفتحة، نحو: (نظمت أبياتًا)[١٢٨]، وكل جمع ينتهي بـ(ألف وتاء) مزيدتين ينصب بالكسرة بدل الفتحة.

٣- علة إشعار: ومثالها: ترك إظهار الفعل في مثل: (مرحبًا وأهلاً) إشعارًا به، وإن لم يسبق له ذكر في الكلام[١٢٩]. وهذه العلة حكمية، وعلتها المطردة، هي أن يقال: تُرك إظهاره اختصارًا.

٤- علة كثرة الاستعمال: ومثالها: إن (لن) مركبة من (لا) و(أنْ) ثم ((حذفوا (الهمزة) من (أنْ) لكثرة دوران الكلمتين متصلتين في الاستعمال، ثم ألزقت (اللام) بـ(النون) بعد حذف (الألف) من (لا).))[١٣٠]، وهذه العلة حكمية، وعلتها المطردة، هي: أن يقال: حذفت (الهمزة) للتخفيف.

العلة المركبة:

ومما علل له المجددون بعلة مركبة من وصفين اثنين فصاعدًا، ما ذهب إليه الدكتور الجواري في حديثه عن فعل الشرط وجوابه، إذ قال: ((وليس للفعل المفرد منهما دلالته الفعلية التامة؛ لأنه لم يقع ولم يخبر بأنه سيقع. وإنما هو واحد من اثنين، أما الأول: فهو شرط للثاني، وأما الثاني: فهو جزاء أو جواب للأول وهو معلق به ومتوقف عليه))[١٣١]. فالعلة ليست مجرد عدم الوقوع، ولا مجرد عدم الإخبار بالوقوع، وإنما هي مجموع الأمرين.

ومن ذلك: عدم احتياج المعرب إلى أن يعلق الخبر(في الدار) في نحو قولنا: (محمد في الدار) ((بشيء مقدر، وهو الوجود العام، أو الكينونة العامة... لأنه معلوم للمتكلم والسامع، ولأن ذلك ليس هو الخبر، لأن الفائدة لا تتم به، فلو كان هو الخبر لجاز للمتكلم أن يقتصر على قوله: (محمد استقر، أو محمد كان، أو محمد حصل) ويسكت، ولاكتفى المخاطب به، ولكن واقع الأمر غير ذلك))[١٣٢]. فالعلة ليست مجرد عِلْم المتكلم والسامع، ولا مجرد لأنه ليس هو الخبر، وإنما هي مجموع الأمرين.

ومن ذلك : إن (أنْ) في قوله تعالى﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[البقرة:٢١٦] ((موصول حرفي، أو وصل جيء به؛ لإيصال الرجاء إلى الجملة،

ولتخليص الفعل للاستقبال، ولفصل (عسى) عن الفعل بعدها؛ لأنهم لم يؤلفوا جملة فعلية يتوالى فيها فعلان بلا وصف))[١٣٣]. فالعلة ليست الإيصال فقط، ولا التخليص فقط، ولا الفصل فقط، وإنما هي مجموع هذه العلل الثلاث.

ومن ذلك: عدم دلالة (بل) على الاشتراك؛ ((لأن ما بعدها إثبات، وما قبلها نفي))[١٣٤]، نحو: (ما جاء بكر بل عمرو). فالعلة ليست إثبات ما بعدها فقط، ولا نفي ما قبلها فقط، وإنما هي مجموع الأمرين.

ومن ذلك: ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي في أثناء حديثه عن هذه الجمل الطلبية، وهي: (عليك نفسك) أي: الزمها، و(إليك عني) أي: تنح، و(دونك الكتاب) أي: خذه، إذ قال: ((وحقيقة الأمر في هذه [الجمل][١٣٥] الطلبية أن فعل الأمر الذي يُدل به على الطلب قد استغني عنه؛ لشيوع هذه الألفاظ وهي الجار والمجرور والظرف، ووقوعها في حيزه، فاستغني بها عنه))[١٣٦]. فعِلَّةُ الاستغناء بهذه الألفاظ عن فعل الأمر في هذه الجمل، ليست شيوع هذه الألفاظ فقط، ولا وقوعها في حيز الأمر فقط، وإنما العلة هي مجموع الأمرين.

التعليل بأكثر من علة :

ومما علل له المجددون بعلتين أو أكثر، ما ذهب إليه الدكتور الجواري من أن الأفعال إنما بنيت؛ لأنها أشبهت الحروف من ناحيتين:

١- **الوظيفة:** إن الفعل لا يقع في الكلام إلاّ مسندًا، فليس له وظيفة غير الإسناد، وكذا الحرف فهو لا يقع مع مجروره إلاّ مسندًا[١٣٧].

٢- **الاقتضاء لغيره:** إن الفعل لا يؤدي معناه إلاّ إذا اقترن بالاسم، فهو لا يؤدي وظيفته بذاته، وكذا الحرف فهو لا يؤدي معناه إلاّ إذا اقترن بالاسم[١٣٨]. فكل من هاتين العلتين، وهما: (الوظيفة، والاقتضاء لغيره) موجِب لشبه الأفعال بالحرف، مما أدى إلى بنائها .

ومما علل له المجددون بعلتين أو أكثر، ما ذهب إليه الدكتور المخزومي من أن العربية قد ألحقت (قد) بالفعل المضارع؛ ((للدلالة على التقليل، نحو قولهم: (قد يصدق الكذوب) و(قد يجود البخيل)، أو للدلالة على التكثير... كقول الهذلي[١٣٩]:[البسيط]

قَدْ أَتْرُكُ القِرنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ كَأَنَّ أثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرصادِ

أو للدلالة على التوكيد، نحو قوله تعالى﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[النور:٦٤]))[١٤٠]. فكل من هذه العلل الثلاث، وهي: التقليل، والتكثير، والتوكيد، موجِب لدخول (قد) على الفعل المضارع.

ومن ذلك: استعمال (هل) ((بمعنى(قد)؛ لتؤدي ما تؤديه من تحقيق أو تقريب الزمان الماضي من الحاضر، كقوله تعالى﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُورا﴾ [الإنسان:١]))[١٤١]، فكل من هاتين العلتين، وهما: التحقيق، والتقريب موجب لاستعمال (هل) بمعنى (قد).

ومن ذلك: استعمال (حيث) استعمال الظروف؛ لتعبر عن مكان، أو زمان، نحو: (جلست حيث جلس زيد)، و(سافرت حيث سافر خالد[١٤٢]. فكل من علتي التعبير عن المكان، والتعبير عن الزمان موجب لاستعمال(حيث) استعمال الظروف.

ومن ذلك: إن الماضي ((المستعمل مع...(لو) ماض غير حقيقي، ماض في اللفظ فقط...لأن (لو) تستعمل للتعبير عن البعيد التحقق، أو الممتنعة))[١٤٣]. فكل من علتي بُعْد التحقق،

وامتناع التحقق موجب لأن يكون الماضي المستعمل مع (لو) ماضيًا غير حقيقي، ماضيًا في اللفظ فقط.

خلاصة موقف المجددين من العلل الأول والثواني والثوالث:

انقسم المجددون تجاه هذه العلل على عدة أقسام:

القسم الأول: ويتمثل بإبراهيم مصطفى، فهو لم يذكر شيئًا عن العلل ، إلاّ أنه قد علل بعلل أُول (تعليمية) ، وهذا دليل على قبوله العلة النحوية وعدم إنكارها.

أما القسم الثاني: فقد رفض العلل النحوية جميعًا، وهذا القسم يتمثل بالدكتور إبراهيم السامرائي. إلاّ أن رفضه هذا لم يسلم له، وذلك لقيامه بتعليل بعض المسائل النحوية.

أما القسم الثالث: فقد دعا إلى إبقاء العلل الأول وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وهذا القسم يتمثل بالدكتور شوقي ضيف والدكتور عفيف دمشقية إلاّ أن الدكتور شوقي ضيف لم تسلم له دعوته؛ ذلك لأنّا وجدناه قد علل بعلل ثوانٍ قريبة من الطبيعة اللغوية

والقسم الرابع: الذي يتمثل بابن مضاء القرطبي الذي ارتضى العلل الأول (التعليمية) وارتضى معها قسمًا من العلل الثواني، ألا وهو المقطوع بصحته. أما بقية العلل الثواني، والعلل الثوالث فقد دعا إلى إلغائها.

ثم القسم الخامس: الذي يتمثل بالدكتور الجواري والدكتور المخزومي، وهذا القسم قبل بالعلل الأُوَل، وبالعلل الثواني المقبولة القريبة من الطبيعة اللغوية البعيدة عن تعليل المناطقة، مثل العلل

المقطوع بصحتها، وغيرها. أما بقية العلل الثواني، والعلل الثوالث، فلم يقبلا به. وهذا القسم قريب جدًا من القسم الرابع.

وأخيرًا: لابد من جلاء أمر: إن العلل التي يجب التمسك بها هي العلل الأُول (التعليمية)، والعلل الثواني القريبة من الطبيعة اللغوية البعيدة عن تعليل المناطقة، وذلك لأن هذين النوعين من العلل يحتاجهما دارس النحو، لفهم كثير من مسائله. أما غير هذين النوعين من العلل مما هو قريب من تعليل أهل المنطق فلا حاجة لتيمه طالب اللغة، وانما ابقائها في حيز المتخصصين بلا اشاعته بين الدارسين ممن قد يضيقون ذرعا به، فليس هو مما يقدم للغة المنطوقة من مزية والتمسك به انما للرياضة الفكرية كما هو الامر في تحليلات المناطقة فلا ننكر على المناطقة، ولا يجب ان ننكر على من احب التوغل في علل ثوالث ام روابع ام غيرها ما دام لا يفرضها على الدارسين متخصصين ام غيرهم.

وأما المجددون فانهم رفضوها وطبقوها وراحوا ينظرون بعدمية فائدتها ثم تجدهم يدورون في فلك التعليل، فان قالوا انما هم من اهل الصنعة فقد استجابوا للقول القائل ان اهل الصنعة لهم ذلك، والا فانهم قد ناقضوا انفسهم من حيث يشعرون ام لم يشعروا.

العامل النحوي والعلل التعليمية:

نذكر أولاً موقف المجددين من نظرية العامل النحوي، وبعد ذلك نذكر العلاقة التي تربط بين العامل والعلة التعليمية، لنكون على بينة من أمر المجددين الذين دعوا إلى إلغاء العامل وإبقاء العلة التعليمية، أمثال ابن مضاء والدكتور المخزومي والدكتور شوقي ضيف.

أولاً: نظرية العامل النحوي:

لم يكن العامل النحوي من أصول النحو ، إلاّ أنّي سأذكر موقف المجددين تجاهه؛ لما له من علاقة متينة بالعلة النحوية التعليمية، وسأذكر هذه العلاقة لاحقًا، إن شاء الله تعالى.

وقبل أن نشرع بذكر موقف المجددين من نظرية العامل، لابدّ من جلاء أمر مهم، وهو (المقصود بالعوامل)؟

يقول الدكتور عفيف دمشقية: ((فأما المقصود بـ(العوامل) فهو أنه لابدّ في أية ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة (رفعًا، أو نصبًا، أو جرًا، أو جزمًا) من وجود(مؤثر) يعمل فيها؛ كي تكتسب تلك الظاهرة. فالفعل مثلاً يعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، و(كان وأخواتها) تعمل الرفع في أسمائها، والنصب في أخبارها... إلى آخر ما هناك مما اصطلحوا عليه))[١٤٤].

وقد انقسمت آراء المجددين تجاه العامل بين داعٍ إلى إلغائه وآخذٍ به. وأول من دعا إلى إلغاء نظرية العامل ابن مضاء القرطبي؛ وذلك لأنها فاسدة في نظره، فقال: ((وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطل عقلاً وشرعًا، لا يقول به أحد من العقلاء))[١٤٥]. وقال أيضًا في موضع آخر: ((وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع))[١٤٦].((فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا:

(ضرب زيدٌ عمرًا) أن الرفع في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)... وذلك بين الفساد))[١٤٧]، إذ ((لا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر فعل الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل))[١٤٨].

ويرى ابن مضاء أن جعل الألفاظ عوامل يؤدي إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة، إذ قال في الألفاظ: ((لو لم يَسُقْهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيِّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسُومِحوا في ذلك))[١٤٩].

ونجد لابن مضاء موقفًا آخر من العامل، غير الذي رأيناه آنفًا، إذ نجده يقول بالعامل من حيث لا يشعر، فهو يرى أن (زيدًا) في نحو: (قام وقعد زيد) متعلق بالفعل الثاني[١٥٠]، وهذا قول بإعمال الفعل الثاني، وعليه فهو يقرُّ بوجود العامل من حيث لا يشعر.

وقد دعا إبراهيم مصطفى أيضًا إلى إلغاء نظرية العامل، وهذا يتضح في أكثر من موضع إذ يقول: ((لن تجد هذه النظرية من بعدُ سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلهلة))[١٥١]. وقال في موضع آخر: ((تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة))[١٥٢]. وقال في موضع آخر: ((لم أزل أضمر لنظرية العامل بقية من البحث، تجمع أطرافها، وتنظم أجزاءها، وتحيط بنواحيها، ولكنه كما تجمع آثار العاهل الظالم؛ لتعد في زاويتها من متحف تاريخي))[١٥٣].

أما الدكتور الجواري فإنّ له تجاه نظرية العامل موقفين، فتارة نجده ينتقد هذه النظرية، وذلك بقوله: ((وحقًا أن موضوع العامل في الإعراب هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة

معناه وعن واقع وظيفته في النحو. وهو الذي خلق فيه أبوابًا لا لزوم لها ولا فائدة فيها وهو الذي عقد قواعد الإعراب تعقيدًا لا مزيد عليه))[١٥٤]. وبقوله أيضًا: ((وأولى ما في موضوع العامل بأن يطرح وينبذ هذه النظرة السطحية الآلية التي تحاول أن تجد لكل مرفوع رافعًا، ولكل منصوب عامل نصب، ولكل مخفوض عامل خفض))[١٥٥].

وتارة نجده في موضع آخر يقول: ((ومهما يكن من شيء فإن البحث في العامل، بالنسبة للمتخصصين الذين يعنيهم أن يقفوا على تطور الفكرة عند النحاة، أمر لا يخلو من فائدة، بل إن له من بعض الوجوه فائدة لا تنكر. ذلك أنه يقفنا على بعض الحقائق القيمة التي غطى عليها الجمود وغشاها الإغراق في التفلسف))[١٥٦]. وقال أيضًا في موضع آخر: وفي ذلك ((أثارة من الإدراك لتأثير الألفاظ بعضها في بعض. وهو إدراك يقوم على أساس من فهم طبيعة اللغة وتفاعل أجزاء التركيب بعضها في بعض، وهي أجزاء يكمل بعضها بعضا ويؤثر بعضها في بعض، ومن هذا التكامل والتأثير يتكون المعنى وينكشف ويتضح))[١٥٧].

وختم كلامه على فائدة العامل بقوله: ((وإذن فالبحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملاً عقيمًا على الإطلاق، ولا هو معدوم الفائدة بحدّ ذاته، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية، وأهمل أصولها، واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة، ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير بها))[١٥٨].

وأما الدكتور المخزومي فقد دعا أيضًا إلى إلغاء نظرية العامل، وذلك في أكثر من موضع إذ قال: ((فقد حاولت في هذه الفصول – ما وسعني ذلك – أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة – رحمهم الله –

قد جعلوا من هذا المنهج منطلقًا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورًا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة، أتعبوا أنفسهم في محاولة التغليب عليها، وأتعبوا بها الدارسين. وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات متمحلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع وباب الاشتغال))[١٥٩]. وقال أيضًا في موضع آخر: ((ليس في اللغة عامل، كما تصور النحاة وقرروا، فلا الفعل [ولا ما يشبهه][١٦٠]، ولا الحروف المختصة بقادرة أن تعمل، ولا هي بعلل وأسباب، كما أن الحركات ليست آثارًا لها))[١٦١].

ونجد للدكتور المخزومي موقفًا آخر من العامل، إذ نجده يقول به من حيث يشعر أو لا يشعر، فهو يقول في نحو: (زيدًا أكرمْه): ((وكان من حق الاسم المنصوب أن يكون مفعولاً للفعل المنطوق به، لا لفعل مقدر؛ لأن (زيدًا) في المثال المذكور لم يطرأ عليه جديد، إلاّ حظوته بشيء من الاهتمام انتهى به إلى التقديم))[١٦٢]

ويقول في نحو: (هلا زيدًا أكرمته): ((والاسم المنصوب المتقدم مفعول للفعل المتأخر، لا لفعل زعم النحاة أنه حذف مفسرًا أيضًا))[١٦٣].

وهذا قول بإعمال الفعل (أكرمْه) في المثال الأول، والفعل (أكرمته) في المثال الثاني، وعليه فهو يقرُّ بوجود العامل، من حيث لا يشعر.

وأما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد دعا أيضًا إلى إلغاء نظرية العامل، فقال: ((وينبغي على هذا أن نبطل مسألة العلة والعامل، كما فعل نفر من قدامى النحويين))[١٦٤]، وقال أيضًا في موضع آخر: ((وعلى هذا فلا بدّ لنا ونحن نتشبث بفكرة تيسير النحو لطلاب العربية أن نأخذ بفكرة إلغاء العامل من حيث كونها أساسًا قام عليه منهج النحويين الأقدمين))[١٦٥].

ونجد للدكتور السامرائي موقفًا آخر من العامل، إذ نجده يقول به من حيث يدري أو لا يدري، يقول: ((نستطيع أن نقول: إن المفعول الأول لـ(أعطى) بتقدير حرف، ثم أسقط الحرف في الاستعمال فانتصب، فإن قولنا: (أعطيت زيدًا درهمًا) يعني (أعطيت درهمًا إلى زيد). وعلى هذا فلا يمكن أن تكون قوة الفعل ناصبة لثلاثة مفاعيل؛ ذلك أننا وجدنا الفعل(أعطى) ينصب المفعولين على النحو الذي شرحناه، فكيف يتسع الفعل للمفاعيل الثلاثة ؟ ... ولم نجد (أعلم) وأخواته تنصب ثلاثة مفاعيل في نصوص فصيحة معروفة))[١٦٦]. ويقول أيضًا في موضع آخر: ((وعلى هذا الوجه[١٦٧] نستطيع أن نعلل نصب(لا) النافية لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، مع ترك التنوين، فنقول مثلاً: (لا ريبَ)و(الريب) قبل دخول الأداة كلمة تصلح للتنوين، ولكنه يفارقها بعد دخول الأداة عليه))[١٦٨].

ففي قوليه هذين قول بإعمال الفعلين (أعطى)و(أعلم) وقول بإعمال الحرفين(لا) و(إنّ)، وعليه فهو يقرّ بوجود العامل عمليا وتطبيقياً.

أما الدكتور عفيف فلم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل، وهذا يتضح في أكثر من موضع إذ يقول: ((وهذه العوامل التي ذكرنا عوامل(لفظية) بمجموعها، سواء كانت ظاهرة، كما في قولك مثلا: (هو المسكين)، أو غير ظاهرة، كما في مثل قولك: (مررت به المسكينُ) برفع كلمة(المسكين) على أنها خبر لمبتدأ تقدره بكلمة (هو).))[١٦٩].

وقد وصف ذهاب النحويين إلى أن عامل الرفع في المبتدأ(معنوي)وهو (الابتداء)، بأنه نهج عقلاني[١٧٠]. وقال أيضًا: ((فكرة العامل: وهي تعتبر المحور الذي دار عليه النحو، وما زال حتى أيامنا هذه))[١٧١].

وأما الدكتور شوقي ضيف فقد دعا إلى إلغاء نظرية العامل، إذ قال: ((وما العامل والعمل في النحو. إنما هو تمثيل وتخييل، أما في الحقيقة فلا عامل سوى المتكلم الذي يرفع الكلمة أو ينصبها أو يخفضها؛ لتعبر عما في نفسه من معانٍ. وإذن فلنرد المسألة إلى صورتها الصحيحة، ولنبطل هذا العامل في النحو الذي أتعب النحويين طويلاً))[١٧٢].

ونجد للدكتور شوقي ضيف موقفًا آخر من العامل، إذ نجده يقول به من حيث يدري أو لا يدري، يقول في نحو: (حادثني وحادثتُ عمرًا): إنّ (((عمرًا) مفعول به لـ(حادثت).))[١٧٣]. ويقول في نحو: (قام وقعد بكر) : ((وتشهد كل هذه الأمثلة برجحان رأي سيبويه القائل بأن الفعل الثاني هو الذي يعمل في الاسم رفعًا ونصبًا وجرًا، وأنه استغني عن الاسم في الفعل الأول... لدلالة السياق عليه))[١٧٤].

ففي قوليه هذين قول بإعمال الفعل (حادثت) في المثال الأول، وقول بأعمال الفعل (قعد) في المثال الثاني، وعليه فهو يقرّ بوجود العامل في واقع التطبيق.

خلاصة موقف المجددين من نظرية العامل:

انقسم المجددون تجاه نظرية العامل على ثلاثة أقسام، وعلى النحو الآتي:

القسم الأول: دعا إلى إلغاء هذه النظرية: وهذا القسم يتمثل بكل من ابن مضاء وإبراهيم مصطفى، والدكتور المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور شوقي ضيف. إلاّ أن هؤلاء جميعًا عدا إبراهيم مصطفى لم يسلموا من مناقضة انفسهم، فقد وجدناهم يقولون بالعامل، من حيث يشعرون أو لا يشعرون، وعليه فهم يقرّون بوجود العامل من حيث لا يشعرون.

أما القسم الثاني: ويتمثل بالدكتور عفيف دمشقية: فهو لم يدع إلى إلغاء نظرية العامل.

وأما القسم الثالث: ويتمثل بالدكتور الجواري: فله موقفان من نظرية العامل، تارة ينتقدها، وتارة يرى أن البحث فيها أمر لا يخلو من فائدة.

ثانيًا: علاقة العلل التعليمية بنظرية العامل:

لابدّ أولاً أن نذكر أن النحويين القدماء أنزلوا العامل النحوي منزلة العلة والسبب[١٧٥].

ويرى الدكتور عفيف دمشقية أن العلل التعليمية قد امتزجت بنظرية العامل، حتى إنه ليصعب التمييز بينهما، وهذا يتضح في أكثر من موضع إذ يقول: ((وأما عن العلاقة بين (نظرية العامل) وبين (علل النحو) والفرق بينهما، فنقول أولاً: إنهما نابعتان كلتاهما من معين واحد هو العقل البشري الذي من طبيعته التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء أية ظاهرة مهما كان نوعها...ويبدو لنا أن (العلل) النحوية بصورتها البسيطة وهي التي يسميها الزجاجي(العلل التعليمية) قد رافقت في الأساس نظرية العوامل، بل هي امتزجت بها، حتى ليصعب على المرء التمييز بينهما))[١٧٦]. بينهما))[١٧٦]. وقال أيضًا في موضع آخر: ((وقد سبق أن قلنا: بأن النحو العربي نشأ أول ما نشأ في حلقات التدريس وإقراء الذكر الحكيم، وأنه لابدّ أن تكون قد واجهت الطبقة الأُولى من المعلمين والمقرئين أسئلة من طلابهم – ولا سيما من كانوا من أصول غير عربية – عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر الإعرابية، وغيرها من الظواهر اللغوية، فكان هؤلاء يضطرون إلى استنباط تلك الأسباب والعلل، وشرحها بشكل مبسط؛ لإقناع أولئك الطلاب بما يعلمونهم ولا نشك كذلك في أن أسئلة الطلاب كانت تثير في أذهان المعلمين تساؤلات، كانوا يبحثون لها بدورهم عن إجابات مرضية كفيلة بإشباع فضول الطلاب. وقد نشأ عن هذه العمليات جميعًا ما سماه الزجاجي بـ(العلل التعليمية)، وما عرف في أوائل العهد بنشأة النحو باسم(العوامل

والمعمولات).))[١٧٧]. ثم قال: ((ويؤدي بنا هذا إلى تأكيد ما قلناه من صعوبة التمييز بين النظريتين[١٧٨]...لأن الهدف منهما واحد))[١٧٩]، وهو شرح ما يشكل على الطلاب من المسائل بشكل مبسط؛ لإقناعهم بما يعلمونهم[١٨٠].

أما الدكتور الجواري فهو هنا يتكلم على العلة النحوية والعامل، وكأنه يرى أنهما مقرونان أحدهما بالآخر، أوهما شيء واحد، إذ يقول: ((وليس بين الباحثين أو المدرسين من ينكر أن الدارس أو الباحث، إذا وعى ما يدرس، وما يبحث، كثيرًا ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها. وذلك ضرب من أثارة التفكير لا سبيل إلى صده أو الوقوف في وجهه، بل ليس من مصلحة البحث العلمي، ولا من التوفيق في التعليم أن يهمل ويترك، وإنما تقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سببًا يربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس، ويجعلها جزءًا من واقع فكره وعقله))[١٨١].

وأما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد ربط بين العلة والعامل اللذين دعا إلى إلغائهما – كما ذكرنا آنفًا –، إذ قال: ((وترتبط(العلة) وهي مصطلح نحوي بمسألة العمل والعامل))[١٨٢].

وهذه أمثلة تبين علاقة العلة التعليمية بالعامل:

١- **رفع الفعل المضارع:** إن علة رفع المضارع هي تجرده من الناصب والجازم، وهذه علة تعليمية، وهي نفسها عامل الرفع في الفعل المضارع – كما يرى الفراء–[١٨٣].

٢- **نصب الفعل المضارع:** في نحو: (أريد أن أقومَ): إن علة نصب المضارع (أقوم) هي دخول (أن) الناصبة عليه، وهذه علة تعليمية. و(أنْ) هي التي عملت فيه النصب بدخولها عليه. إذن علة النصب هي نفسها عامل النصب.

٣- **رفع المبتدأ:** إن علة رفع المبتدأ هي ابتداء الكلام به، وهي علة تعليمية، وعامل الرفع هو الابتداء – كما يرى البصريون – إذن علة الرفع هي نفسها عامل الرفع.

٤- **نصب خبر(ليس):** في نحو: (ليس محمد قائمًا)، يقول الدكتور المخزومي: ((ولو قيل في تعليل النصب بعد (ليس) بالخلاف لكان القول صوابًا، ولم يخرج القائل عن حدود التفسير اللغوي لظاهرة النصب في هذا الموضوع وأمثاله))[١٨٤].

فالدكتور المخزومي هنا قد علل نصب الخبر بعد (ليس) بالخلاف، والخلاف عامل معنوي مثل الابتداء. فهو قد جعل هذا العامل المعنوي هو نفسه علة لنصب الخبر بعد (ليس).

وأقول: إن المجددين الذين دعوا إلى إلغاء العامل النحوي وإبقاء العلة التعليمية (الأولى) – وهم: ابن مضاء، والدكتور المخزومي، والدكتور شوقي ضيف، وأمثالهم – يظهر أنهم لم يميزوا بينهما، مع أنهما – أي: العامل والعلة التعليمية – متداخلان يصعب التمييز بينهما، أو هما شيء واحد. وعليه فإن من قال: بإلغاء العامل فقد قال: بإلغاء العلل التعليمية، درى أو لم يدرِ. وهذا غير مقبول؛ لأن العلة التعليمية يحتاجها متعلم النحو لفهم كثير من مسائله.

خاتمة البحث

الحمد لله الذي أنعم علينا وألهمنا طريق السداد، الحمد لله الذي إليه المعاد، والصلاة والسلام على أكمل هادٍ، وأفصح من نطق بالضاد وعلى آله وصحبه أولي الفضل والرشاد.

فبعد أن وفقني الله تعالى لإتمام هذا البحث، ينتهي المطاف بهذا البحث إلى جملة أمور برزت آثارها في أثناء الدراسة:

- انقسم المجددون تجاه العلل (الأُول والثواني والثوالث)على عدة أقسام، الأول: لم يذكر شيئًا عن العلل، إلاّ أنه قد علل وهذا دليل على قبوله العلة النحوية وعدم إنكارها. والقسم الثاني: رفض العلل النحوية جميعًا، إلاّ أن رفضه لم يسلم له؛ وذلك لقيامه بتعليل بعض المسائل النحوية. أما القسم الثالث: فقد دعا إلى إبقاء العلل الأول وإلغاء العلل الثواني والثوالث. وأما القسم الرابع: فهو مثل القسم الثالث إلاّ أنه لم تسلم له دعوته؛ وذلك لتعليله بعلل ثوان. وأما القسم الخامس: فقد قبل بالعلل الأُول وبالعلل الثواني المقبولة القريبة من الطبيعة اللغوية البعيدة عن تعليل المناطقة، مثل العلل المقطوع بصحتها وغيرها، أما بقية العلل الثواني والعلل الثوالث فقد دعا إلى إلغائها.
- إن المجددين الذين دعوا إلى إلغاء العامل النحوي وإبقاء العلة الأُولى(التعليمية) يظهر أنهم لم يُميزوا بينهما، مع أنهما – أي: العامل والعلة التعليمية – متداخلان يصعُب التمييز بينهما، أو هما شيء واحد، وعليه فإن من قال بإلغاء العامل فقد قال بإلغاء العلل التعليمية، درى أو لم يدرِ. وهذا غير مقبول؛ لأن العلة التعليمية يحتاجها متعلم النحو لفهم كثير من مسائله.
- إنَّ المجددين الذين حاولوا التجديد ما نجحوا في مسعاهم ، لأنهم وقعوا في كثير مما فروا منه .

وختامًا: أدعو الله تعالى أن يوفقنا لخدمة المسلمين، وأن يستعملنا في نصرة هذا الدين العظيم، وأن يعلمنا العلوم ويرزقنا فهمها. وأساله سبحانه أن يغفر لي ولوالدي ولأساتذتي الكرام ولوالديهم وللمسلمين جميعًا إنه سميع قريب مجيب.

- وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، وصلّى الله تعالى وسلم وبارك على روح سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة الهوامش

[١] لسان العرب : ٥٦٢/١١، مادة(علّ).
[٢] مختار الصحاح: ٢٨٢،مادة(علّ).
[٣] ينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث :١٢٣.
[٤] المصدر نفسه :١٢٣.
[٥] ينظر : المصدر نفسه :١٢٣.
[٦] ينظر: تجديد النحو العربي :١٢٣-١٢٤.
[٧] ينظر: الإيضاح في علل النحو :٦٤-٦٥.
[٨] الرد على النحاة :١٥٢.
[٩] ينظر : المصدر نفسه:١٦٤.
[١٠] المصدر نفسه :١٥٢.
[١١] الرد على النحاة :١٥١-١٥٢.
[١٢] ينظر : الرد على النحاة :١٥١-١٥٢.
[١٣] المصدر نفسه :١٥٢.
[١٤] الرد على النحاة:١٥٢-١٥٣.
[١٥] المصدر نفسه: ١٥٤.
[١٦] المصدر نفسه : ١٥٩-١٦٠.
[١٧] نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:٢٠٢.
[١٨] مقدمة الرد على النحاة:٣٦.
[١٩] مقدمة الرد على النحاة :٣٦، ينظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:٢٣.
[٢٠] ينظر : تجديد النحو العربي :١٥٩-١٦١

(٢١) المصدر نفسه: ١٢٤.

(٢٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦١.

(٢٣) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:٤٩.

(٢٤) المصدر نفسه :٤٩.

(٢٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧.

(٢٦) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٦.

(٢٧) لعله يقصد بالمنهج : المنهج الوصفي او المنهج الذي يرتضيه لدراسة النحو.

(٢٨) النحو العربي نقد وبناء:٨.

(٢٩) المصدر نفسه: ١١٣.

(٣٠) ينظر: النحو العربي نقد وبناء:١٨٨-١٨٩، ينظر: الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي: ٧٧.

(٣١) النحو العربي نقد وبناء:١٨٩.

(٣٢) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٣١.

(٣٣) ينظر: المصدر نفسه:١٣١.

(٣٤) المصدر نفسه: ١٣٢.

(٣٥) المصدر نفسه :١١٣.

(٣٦) النحو العربي نقد وبناء: ٦٦.

(٣٧) النحو العربي نقد وبناء:٦٦.

(٣٨) النحو العربي نقد وبناء :٦٧.

(٣٩) النحو العربي نقد وبناء:٦٨.

(٤٠) ينظر : الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي: ٧٦.

(٤١) هذه المسألة مشهورة في كتب النحو فينظر مثلا: المقتضب ٣٧١/٤، والمفصل ١١١

(٤٢) النحو العربي نقد وبناء: ٨٩.

(٤٣) ينظر مغني اللبيب ٣١٦/١

(٤٤) يقصد : الأسماء الممنوعة من الصرف.

(٤٥) الرد على النحاة:١٥٨، ينظر : أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد:١٥٣.

(٤٦) يقصد : علل المنع من الصرف التسع.

(٤٧) الرد على النحاة : ١٥٨، ينظر : أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد:١٥٣.

(٤٨) إحياء النحو :١٦٧.

(٤٩) إحياء النحو:١٦٧-١٦٨.

(٥٠) المصدر نفسه:١٦٨.

(٥١) المصدر نفسه:١٦٨-١٦٩.

(٥٢) المصدر نفسه: ١٦٩.

(٥٣) نظر: احياء النحو : ١٦٩ هامش رقم(١).

(٥٤) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: ١١٦.

(٥٥) في النحو العربي نقد وتوجيه:٨٩.
(٥٦) المصدر نفسه:٨٩.
(٥٧) الخصائص : ١/١٩٤.
(٥٨) إحياء النحو: ١١٢.
(٥٩) أي: العرب.
(٦٠) المصدر نفسه: ٦٣.
(٦١) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:٣٠.
(٦٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٠.
(٦٣) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:١٢١.
(٦٤) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا: ٣١وينظر ص ١٨٧-١٨٨، والرد على النحاة:١٥٧-١٥٨، و ينظر: أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد:١٥٢، وتجديد النحو: ٢٢٠-٢٢٣،.
(٦٥) ينظر : الرد على النحاة:١٥٨، أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد:١٥٣.
(٦٦) ينظر : إحياء النحو: ١٧٩-١٩٢.
(٦٧) ينظر :المصدر نفسه : ١٨٨.
(٦٨) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا: ٣١.
(٦٩) المصدر نفسه: ٣١.
(٧٠) ينظر : المصدر نفسه : ٣١.
(٧١) ينظر : المصدر نفسه: ١٨٩، ١٩١.
(٧٢) ينظر : نحو التيسير ١١٩
(٧٣) ينظر: نحو التيسير :١١٩-١٢٠.
(٧٤) النحو العربي نقد وبناء:١٨٩.
(٧٥) الاقتراح في علم أصول النحو:١٩١.
(٧٦) ينظر: شرح الأشموني: ٣/١٣٥.
(٧٧) ينظر : النحو العربي نقد وبناء: ١٨٩-١٩٠.
(٧٨) الاقتراح في علم أصول النحو : ١٧٥-١٧٦.
(٧٩) العلل المطردة: هي العلل الأُول (التعليمية).
(٨٠) الرد على النحاة:١١٥.
(٨١) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٤١.
(٨٢) ينظر : النشر في القراءات العشر:٢/١٥٩، ١٦٢.
(٨٣) إحياء النحو :٨٧.
(٨٤) ينظر : المصدر نفسه:١٧٦.
(٨٥) ينظر : نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:١٣٥.

(٨٦) نقل أبو حيان الأندلسي أن الزمخشري قال : ((وحكي عن أبي عمرو إسكان (الميم) ووجهه أن الحركة لم تكن إلَّا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً)). تفسير البحر المحيط : ٥/ ٢١٧ .

(٨٧) ينظر : نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:٣٧.

(٨٨) ينظر : النحو العربي نقد وبناء: ١٨٩.

(٨٩) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:٦٦.

(٩٠) ينظر : نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:٣٧.

(٩١) ينظر : المصدر نفسه:٨٢.

(٩٢) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:١٠٠.

(٩٣) ينظر : المصدر نفسه:١٠٤.

(٩٤) ينظر : النحو العربي نقد وبناء: ١٨٦.

(٩٥) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه:٣٢.

(٩٦) ينظر : المصدر نفسه:٣٣.

(٩٧) ينظر : المصدر نفسه:٥٤.

(٩٨) ينظر : المصدر نفسه:٧٣-٧٤.

(٩٩) ينظر : المصدر نفسه:٨٤.

(١٠٠) في النحو العربي نقد وتوجيه :٨٧.

(١٠١) المصدر نفسه:١٧٩.

(١٠٢) ينظر: المصدر نفسه:١٩٩.

(١٠٣) ينظر : المصدر نفسه :٢٥٢.

(١٠٤) ينظر : المصدر نفسه:٢٥٠.

(١٠٥) ينظر : المصدر نفسه:٢٣٧.

(١٠٦) في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٦٦.

(١٠٧) المصدر نفسه:٢٧٤.

(١٠٨) المصدر نفسه: ٢٧٤.

(١٠٩) ينظر: المصدر نفسه:٢٨٠-٢٨١.

(١١٠) المصدر نفسه: ٢٨٤.

(١١١) الكتاب :٣/ ٦٠.

(١١٢) في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٩٢.

(١١٣) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه :٣١٦.

(١١٤) النحو العربي نقد وبناء:١٩٠.

(١١٥) في النحو العربي نقد وتوجيه:٣١٩.

(١١٦) المصدر نفسه:٣١٩.

(١١٧) ينظر: النحو العربي نقد وبناء:١٨٣.

(١١٨) المصدر نفسه:٣٢.

(١١٩) ينظر : تجديد النحو:١٩٦، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:١٦٣.

(١٢٠) ينظر : تجديد النحو:١٩٧.

(١٢١) ينظر : تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:١٠٠.

(١٢٢) المصدر نفسه:١٤٠.

(١٢٣) العلل الحكمية: هي العلل الثواني.

(١٢٤) الرد على النحاة: ٨٨.

(١٢٥) ينظر: تجديد النحو :١٧١.

(١٢٦) ينظر : المصدر نفسه:٢٣٦.

(١٢٧) ينظر: تجديد النحو : ١١٤.

(١٢٨) ينظر : المصدر نفسه: ١١٤.

(١٢٩) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٢٢.

(١٣٠) المصدر نفسه:٢٥٦.

(١٣١) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: ٩٣.

(١٣٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٨١.

(١٣٣) المصدر نفسه:١٩٥.

(١٣٤) المصدر نفسه : ٢٣٢.

(١٣٥) في الأصل : الجملة، والصواب ما أثبته في المتن.

(١٣٦) النحو العربي نقد وبناء:١١٨.

(١٣٧) ينظر: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:١٠٢، ومحاولات حديثة في تيسير النحو العربي : ٣١٥.

(١٣٨) ينظر: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:١٠٢-١٠٣، محاولات حديثة في تيسير النحو العربي :٣١٥.

(١٣٩) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه:٦٤، وفي خزانة الأدب:١١/٢٥٦-٢٥٧، وهو للهذلي في الكتاب:٤/٢٢٤، وفي شرح المفصل:٨/١٤٧، وفي الجنى الداني:٢٥٩ .

(١٤٠) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٥٠

(١٤١) المصدر نفسه :٢٦٩.

(١٤٢) ينظر : المصدر نفسه:٢٩٤-٢٩٥.

(١٤٣) المصدر نفسه:٢٩٦-٢٩٧.

(١٤٤) تجديد النحو العربي:١٥٧.

(١٤٥) الرد على النحاة:٨٧ .

(١٤٦) المصدر السابق :٨٨.

(١٤٧) المصدر نفسه:٨٥-٨٦.

(١٤٨) المصدر نفسه:٨٧.

(١٤٩) المصدر نفسه:٨٨.

(١٥٠) ينظر: المصدر نفسه :١١٦-١١٧.

(١٥١) إحياء النحو:١٩٤.

(١٥٢) المصدر السابق :١٩٥.

(١٥٣) المصدر نفسه :١٩٥.

(١٥٤) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:٤٥.

(١٥٥) المصدر نفسه:٤٨.

(١٥٦) المصدر نفسه : ٤١.

(١٥٧) المصدر نفسه:٤٥.

(١٥٨) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي :٤٩.

(١٥٩) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٦، وتنظر صفحة(٦٢)، من الكتاب نفسه.

(١٦٠) في الأصل: وما لا يشبهه. والصواب ما أثبته في المتن

(١٦١) في النحو العربي نقد وتوجيه:٧٧، وتنظر صفحة(١٦٠-١٦١)، من الكتاب نفسه.

(١٦٢) المصدر نفسه:١٧٢.

(١٦٣) في النحو العربي نقد وتوجيه :٢٢٢.

(١٦٤) النحو العربي نقد وبناء:٨.

(١٦٥) المصدر نفسه:٢٠٠.

(١٦٦) المصدر نفسه:٩٠.

(١٦٧) يقصد: حذف التنوين لالتماس الخفة.

(١٦٨) النحو العربي نقد وبناء : ١٨٨.

(١٦٩) تجديد النحو العربي:١٥٨.

(١٧٠) ينظر : المصدر نفسه:١٥٨.

(١٧١) المصدر نفسه:١٥٨.

(١٧٢) مقدمة الرد على النحاة:٤٦، وينظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:١٩.

(١٧٣) تجديد النحو: ٢٣٨.

(١٧٤) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:١١٣.

(١٧٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٨٢.

(١٧٦) تجديد النحو العربي:١٥٩.

(١٧٧) المصدر نفسه :١٦٠.

(١٧٨) يقصد بالنظريتين: العلل التعليمية والعامل.

(١٧٩) المصدر نفسه :١٦٠.

(١٨٠) ينظر: المصدر نفسه:١٦٠.

(١٨١) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي:٤٩.

(١٨٢) النحو العربي نقد وبناء:٦٦.

(١٨٣) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ١١٣.

(١٨٤) في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٥٠.

قائمة المصادر

١. إحياء النحو:إبراهيم مصطفى، تقديم:د.طه حسين، صحح طبعه ورتب وضعه:حضرة محمد أفندي مصطفى الفقيه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر– القاهرة، (د.ط)،١٩٣٧م.

٢. المفصل في صنعة الإعراب– أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) – تحقيق د.علي بو ملحم – مكتبة الهلال بيروت /١٩٩٣

٣. الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق وتعليق: أ.د.حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب – القاهرة، ط٣ ،١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٤. ألفية ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، حرر النص وضبطه: محمد أنيس مهرات، دار مهرات للعلوم، حمص – سوريا، ط٢، ٢٠٠٨م.

٥. تجديد النحو العربي: للدكتور عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي – طرابلس، فرع لبنان – بيروت، (د.ط)، ١٩٨١م.

٦. تجديد النحو: للدكتور شوقي ضيف، نشر أدب الحوزة، (د.ط.ت).

٧. تفسير البحر المحيط : لأثير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، وبهامشه:النهر الماد من البحر، مؤسسة التاريخ العربي،دار إحياء التراث العربي،(د.ط. ت).

٨. تيسر النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده: للدكتور شوقي ضيف دار المعارف – القاهرة، ط٢،(د.ت).

٩. الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي–القاهرة، ط٤،١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١١. ديوان عبيد بن الأبرص: دار صادر – بيروت، (د. ط)/ ١٩٩٨م.

١٢. الرّدّ على النحاة: لابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، نشره وحققه: د.شوقي ضيف، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م.

١٣. شرح قطر الندى وبل الصدى: لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بابن هشام، قدم له: فضيلة الشيخ عبد الغني الدقر، حققه وَأتم هوامشه وشجره: عبد الجليل العطا البكري، مكتبة دار الفجر – دمشق، ط٣، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١٤. في النحو العربي نقد وتوجيه: للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي – بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

١٥. الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤/ ٢٠٠٤م.

١٦. لسان العرب: للإمام جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية– بيروت،ط١/ ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٧. مختار الصحاح: للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، قراءة وضبط وشرح: د. محمد نبيل الطريفي، دار صادر – بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

١٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبي محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الصادق – إيران، ط٢، ١٣٨٧هـ.

١٩. المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة– عالم الكتب – بيروت – سنة الطبع (بلا)

٢٠. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: للدكتور أحمد عبد الستار الجواري (ت١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د. ط)، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.

٢١. النحو العربي نقد وبناء: للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الصادق– بيروت،(د.ط. ت).

٢٢. النشر في القراءات العشر: ل أبي الخير محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) قدم له: الأستاذ علي محمد الضباع ،دار الكتب العلمية–بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٢٣. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: للدكتور حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق – عمان، الأردن– ط١/ ٢٠٠٠م.

الرسائل الجامعية

١. محاولات حديثة في تيسير النحو العربي دراسة وتقويم: رسالة ماجستير–كلية الآداب/ جامعة البصرة–قاسم عبد الرضا كَاصد، المشرف: د. زهير غازي زاهد،١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.